

## السعادة حول العالم.. ما الجديد؟



ـ تدرج مبادرة المدارس الخضراء تحت برنامج Whole School Approach لجعل الوعي البيئي جزءاً جوهرياً من روح المدرسة، وتشجيع المشاركة في تحمل المسؤولية البيئية من جانب الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور والسلطات المحلية ووسائل الإعلام وقطاع الأعمال المحلي الذي يساهم بالتمويل.

قد يبدو الحديث عن السعادة هذه الأيام ضرباً من الترف أو حدثاً خارج السياق. وكيف لا والبؤس يضرب منطقتنا كالأعصار، ووافر الحظ من أدرك لقمة العيش كفاف يومه ولم يُهُنْ طر لركوب المصعد بحثاً عن أمان مفقود ومستقبل كريم. لكن قراءة متأنية في تقرير السعادة العالمية الثالث قد تغير النظرة المتشائمة قليلاً وتفتح باباً جديداً للأمل.

قليل من التاريخ:

شكّل صدورُ تقرير السعادة العالمية الأوّل في عام 2012 نقطة تحول في الجهد العالمي المشترك والساubi لحياة أفضل، وقد استقى التقرير معلوماته آنذاك من مصادر متعددة كان أبرزها نتائج الدراسات والاستبيانات التي أجرتها مؤسسة غالوب Gallup في 156 دولة حول العالم، وقد لقي التقرير عند صدوره اهتماماً واسعاً وجاء عدد قرائه حاجز المليون، واستمر نجاحه عام 2013 مع إصداره الثاني (SDSN) التابعة للأمم المتحدة. وقد قطع العالم منذ ذلك الوقت شوطاً واسعاً في هذا المضمار، حيث تزايد استخدام مؤشرات هذا التقرير للدلالة على مستوى التقدم الاجتماعي في بلد ما، كما ازداد عدد الحكومات التي تلجأ إلى بياناته عند وضع سياساتها العامة، إضافة إلى أنه بدأ بالنظر جدياً إلى بحوث السعادة Happiness والرفاه being-well في مجال تقديم الخدمات العامة وتقييم أدائها. ويشكل عام 2015 محطة مهمة في هذا المسار إذ يُتَوَقّعُ لمنظمة الأمم المتحدة أن تتبين في سبتمبر الجاري أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي يُؤمِّلُ أن تُبدَّل المجتمع الدولي بأنمط للتنمية أكثر شمولًاً ودوماً من ذي قبل.

وقد زُجَّتْ مصطلح "التنمية المستدامة" ليُعَبِّر عن مفهوم نظري يقضي بتمكين المجتمعات المختلفة من العمل على تحقيق التوازن بين أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وبما أنّ محاولة تحسين الناتج القومي الإجمالي بطريقة غير متوازنة وعلى حساب الأهداف الاجتماعية الملحّة غالباً ما ينقص من سعادة المجتمع ومن رفاه أفراده، فقد تمت صياغة أهداف التنمية المستدامة لتساعد البلدان المختلفة على تحقيق أهدافها المتنوعة في تناغم أفضل، ولتتملّ إلى مستويات أعلى من الرفاه المنشود. كما أنّ شبكة SDSN التي أصدرت التقرير حرصت على تضمينه أدوات ومؤشرات كمية لتساعد على ترشيد التقدم نحو هذه الأهداف وقياس ما تحقق منها.

نظرة عامة:

جاء تقرير السعادة العالمي الثالث لعام 2015 في ما يزيد على 170 صفحة، وتضمن ثمانية فصول، كان أولها مقدمة ضافية زوّدتنا بخلفية عامة عن مصادر التقرير، وشرح سُبُل البحث والطرائق التي اتبعت لجمع المعلومات وقدمت ملخصاً لما يليها من فصول. وتناول بعدها الفصل الثاني ملامح التوزع الجغرافي للسعادة، وفَمَّا لَمْ في شرح أشهر المؤشرات المستخدمة عادةً لهذا الغرض كمؤشر Gallup/Health ways Well-Being Index وLegatum Prosperity Index وIndex of Well-being وبالمثال سبيل على نَيَّابتها أوجه

الجغرافية وأمور أخرى:

ويوضح التقرير أيضاً التغيرات الحاصلة على مؤشرات السعادة بين فترتي 2005-2007 و2012-2014، وقد جاءت موريتانياً و"المناطق الفلسطينية" والكويت والإمارات العربية المتحدة صعوداً وهبوطاً. وتركيا من بين دول مجموعة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي شهدت تحسناً في هذه المؤشرات، وتُعَلّل نتائج التحسن هنا بعوامل متعددة، أهمها ما يدعوه التقرير بارتفاع "رأس المال المجتمعي" المرتكز على الثقة والتواصل الاجتماعي. أمّا بقية دول المنطقة التي شملتها هذا الجزء من التقرير فقد شهدت تراجعاً كان أخفه في لبنان وأسوأه في مصر، بينما جاءت اليونان في أدنى القائمة.

ويشهد الفصل الثالث في الحديث عن اختلاف قيم مؤشرات السعادة باختلاف العمر والجنس والموقع من العالم (قُسْمِ العالم في هذا التقرير إلى تسع مناطق جغرافية). والنقطة الأبرز في هذا السياق هي التأكيد أنَّ الاختلافات بسبب العمر (يا فعين وشيوخاً) والجنس (ذكوراً وإناثاً) صغيرة جدًا، مقارنة ب تلك القائمة بين الدول المختلفة وموقعها على سُلْمِ المؤشر (أسفله أو أعلى)، فالفارق بين الدول العشر الأوائل وتلك الأواخر يبلغ 4 نقاط (من أصل 10 نقاط هي مجموع نقاط السلسل) أي أكثر بسبعين مرات عن الفارق الناجم عن اختلاف العمر وبخمسين مرة عن الفارق بسبب اختلاف الجنس. وينبغي التنبيه هنا إلى أنَّ الاختلافات المناطقية الواسعة تجعل المؤشرات الخاصة بكلٍّ منطقة أكثر دقة وأصدق دلالةً على واقع الحال من تلك المؤشرات المبنية على بيانات مأخوذة على مستوى العالم.

وللعلم كلمته أيضاً :

ويتحدث الفصل الخامس عن الجانب العلمي للسعادة ويسوق جانباً من أحد الأبحاث في هذا الصدد، فقد دلت هذه الدراسات على أنّ شعور المرء بالسعادة غالباً ما يكون مرتفعاً عندما يكون أكثر قدرة على الاحتفاظ بمشاعره الإيجابية والتعافي بسرعة من تجاريه السلبية والانحراف في أعمال التعاقد الاجتماعي والتعبير عن مستويات عالية من حضور الذهن ويقطنه. كما وجِدَ أنّ عوامل شخصية بعينها - كاعتناق هدف ما في الحياة أو الحفاظ على علاقات إيجابية مع الآخرين - يكون لها أبلغ الأثر أحياناً في اجتراح السعادة وديموتها.

أما الفصل السادس فيتناول قضية السعادة لدى الأطفال واليافعين والعوامل المؤثرة فيها، وعلى رأسها الأسرة والمنظمات المجتمعية (وأهمها المدرسة). ويتحدث التقرير عن ثلاثة مؤشرات تحدد تطور الطفل ومستقبل سعادته، وهي الانفعالات والسلوك والتحميم الدراسي، ويجادل بأنّ تطور الأطفال العاطفي (أو الانفعالي) هو أهم المؤشرات على مستوى سعادتهم لاحقاً، أما المؤشر الأكاديمي - وخلافاً للشائع - فهو الأقل دلالة. ويركز التقرير على آثار الأمراض النفسية ووجوب الوقاية منها وعلاجها، ففي العالم ما يزيد على 200 مليون طفل يعانون من أمراض نفسية تستدعي علاجاً، لكن معظمهم لا يحصلون عليه. ومن المؤسف أنّ العالم العربي (منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كما يشير إليها التقرير) يعاني أكثر من غيره في هذا المجال.

## الجانب القيمي:

ويتعمّق الفصل السابع في نقاش الجانب الأخلاقي والقيمي للمسألة ويبحث في التأثير المجتمعي والدور الذي يلعبه في سعادة الأفراد وانعكاس ذلك على دورة الحياة الاقتصادية. ويُرجح التقرير جذور المشكلة إلى عيوب منهجية تَتَبَدَّى في النظرة الفلسفية التي ترى الإنسان كائناً أناياً تحدوه دوماً مصالحه الفردية ولا شيء غيرها، وفي مقوله إنّ المؤسسات الناجحة بحقّ هي تلك التي تزيد من أرباحها باستمرار، وفي التعريف المختل للقيمة (value) الذي يربطها بالجانب الاقتصادي للمسألة فحسب. ودلّل التقرير على ذلك بنجاح نموذج الاقتصاد الأهلي الإيطالي، الذي يؤكد صيغة تبادل المنفعة بين الفرد والمجتمع، وأورد في هذا السياق دراسات علمية بيّنت أهمية العلاقات الاجتماعية والإيجابية في تعزيز السلوك الرافد للاقتصاد والباعث على السعادة.

ويستفيض الفصل الثامن في مناقشة مسألة الاستثمار في رأس المال المجتمعي، إذ يعتمد رفاه الأفراد بشكل كبير - كما يرى التقرير - على سلوكياتهم الموالي للمجتمع (social Pro) وهو ما يعني اتخاذهم لقراراتٍ تفيد المصلحة العامة حتى لو تعارضت على المدى القصير مع دوافعهم الأنانية، فالحياة تعج بالمواضف التي تضع الحواجز الفردية أحياناً في تناقض صارخ مع المصالح العامة، في مثل هذه الحالات تصبح أنماطاً السلوك الموالي للمجتمع - كالصدق والإحسان والتعاون - طريقاً معبداً لأفضل النتائج، كما يناقش هذا الفصل مسارات مختلفة لتنمية رأس المال الاجتماعي، كالارتفاع بالتعليم وإقرار لروائح للسلوك المهني المقبول واتباع سياسات عامة تحقق عدالة أكبر في توزيع المنافع المجتمعية.

## كلمةأخيرة:

باختصار، يبدو الجانب الاجتماعي حاضراً بقوة في كلّ فصول التقرير، فجميع معايير الرفاه ومقاييس السعادة التي يتبعها تتأثر بشدة بجودة المؤسسات الاجتماعية المحيطة بالفرد (كالأسرة والأصدقاء). ويشدد التقرير أيضاً على أن توافر مَدْخَلات اجتماعية جيدة كالثقة والتعاطف والشعور بالأمان، يُثْرِي حياة الأُمم والأفراد على السواء، وأنّه عندما تتجذر هذه العوامل جيداً تصبح المجتمعات أكثر مرونة واحتتمالاً تصبح المجتمعات أكثر مرونة واحتتمالاً للمصاعب ويمكن عندها حتى للكوارث أن تزيد من تماسك المجتمع وشعور أفراده بالسعادة.

ويكمن التحدي القائم أمام المهتمين وصناع القرار - حسب التقرير - في ضمان اعتماد سياسات تعزز من النسيج الاجتماعي، وفي إيلاء اهتمام أكبر لمستويات الرفاه الفردي وتنمية مصادره، وفي التعاطف الصادق والشعور العالي بالمسؤولية تجاه الأجيال الحالية والمستقبلية.►

المصدر: مجلة العربي/ العدد 682 لسنة 2015م